مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 01 - جوان 2022

تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME لولاية عنابة-

Evaluation of the Small and Medium Enterprise Qualification Programme - Case Study of the National Agency for the Development of Small and Medium Enterprises - ANDPME – Agency Annaba-

ط.د مليكة عبد غرس[1*]، د. حمزة بعلي [2]،

[1] جامعة 08 ماي 1945–قالمة–، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

abedghers.malika@univ–guelma.dz

[2] جامعة 08 ماي 1945–قالمة–، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

hamza_baali@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/01 تاريخ القبول: 2022/05/19

ملخص:

نظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فعالية في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة وخلق أنشطة تساهم في النمو الاقتصادي، فضلا عن إمكانية قدرتها على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010–2014 المطبق من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME مع التركيز على وكالة ولاية عنابة، للوقوف على أهم النتائج التي توصل إليها البرنامج من اجل دعم تنافسية هذه المؤسسات. توصلت الدراسة إلى انه لم يتم تسجيل بالوكالة ANDPME لولاية عنابة، أي مؤسسة استكملت تنفيذ البرنامج، ولم يسجل قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال أي مؤسسة انخرطت في برنامج التأهيل، بالإضافة إلى أن فشل تطبيق برنامج التأهيل راجع لأسباب عديدة منها: غياب الدراسات الأولية (دراسة السوق، دراسة الجدوى المالي، دراسة المستهلك) أو بناء هذه الدراسات على أرقام مغلوطة وغير حقيقية.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، برنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تصنيف JEL: D41–J53–C61–L32

Abstract:

Given the effectiveness of SMEs in addressing many economic and social problems, such as unemployment and the création of activities That contribute to economic growth, as well as their potential to innovate, and develop new products, This study examined the evaluation of the SME Qualification Programme 2010-2014 by the National Agency for SME Development, focusing on the state Agency, to identify the most important findings. This study found That no institution had been registered with the ANDPME for the State of Annaba, any institution That had completed the implementation of the programme,The information and communication technology sector had not registered any institution That had been involved in the qualification programme. (Market study, financial feasibility study, consumer study) or based on false and unreal figures.

Keywords : SMEs, National Programme for the Réhabilitation of SMEs, ANDPME

Jel Classification Codes: D41-J53-C61-L32

*المؤلف المراسل.

1.مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المؤسسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية من حيث خلق الثروات، وتعزيز فرص العمل والتنمية المحلية، فالمهمة الرئيسية لهاته المؤسسات هي تعزيز النسيج الصناعي الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات جديدة، وتوفير مناصب الشغل، وفي الوقت الذي أصبحت فيه المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول، وخاصة الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة، وتجاوز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عملت السلطات الجزائرية على توفير مختلف الشروط الأساسية للقيام بإنشاء المشاريع المقاولاتية والمؤسسات بدءا من الإجراءات القانونية إلى غاية قيام أو إنشاء المؤسسة على ارض الواقع، ولاسيما سياسة تأهيل المؤسسات التي تسمح للمؤسسات بتطورها وزيادة تنافسيتها مع المؤسسات الأخرى، وخاصة تدويل المؤسسات في السوق الدولي، وهو ما دفع كذلك بالجزائر إلى إنشاء وكالة ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME المعنية بتنفيذ ومراقبة برامج التأهيل الوطني، وبناء على ما سبق ذكره، يمكن حصر إشكالية الدراسة في:

1.1. الإشكالية:

هل نجحت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- واجه البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات وعراقيل عديدة منعته من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياسة الدولة.
- نجحت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة في إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1. أهمية الدراسة:

- التعرف على مدى فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقديم حوصلة حول نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وكالة ANDPME لولاية عنابة

4.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تقييم برنامج تأهيل المؤسسات PME من طرف وكالة ANDPMEلولاية عنابة، والوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها لتحسين تنافسية المؤسسة.

5.1. منهج الدراسة:

تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة في التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الجزائر لتأهيلها، لننتقل بعدها إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي عند التطرق لدراسة الحالة من خلال جمع الإحصائيات والجداول والأشكال والعمل على تحليلها للوصول إلى نتائج للدراسة وتقديم توصيات.

2. مفاهيم أساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري في الاقتصاديات الحالية سواء المتقدمة منها أو النامية، كما جاء في المقولة الشهيرة للاقتصادي(Fritz Schumacher) التي أصدرها سنة 1973 في كتابه (Small Is beautiful) بأن "الشركات الصغيرة والمتوسطة هي المستقبل" chelil) (& sid mohamad, p. 02، لذا فإن مختلف برامج الحكومات كرست إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والمالية لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (احميدة و عيواج، 2021، صفحة 234)

1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME:

لقد أدى إخلاف درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها إما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري، حيث لا يوجد تعريف محدد PME؛ وهذا لاختلاف المعايير المستخدمة، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة،... (Bouyacoub, 2021, p. 587)، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي المعايير (المعايير الكمية، والنوعية)، ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف PME في الجزائر في الجدول التالي (الجريدة الرسمية ع.، 2001، صفحة 5،6):

الجدول رقم: (01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في الجزائر لسنة 2001

المعايير / طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي مليون دج	الحصيلة السنوية مليون دج
مصغرة	1 – 09	اقل من 20	لا يتجاوز 10
صغيرة	10 – 49	لا يفوق 200	لا يفوق 100
متوسطة	50 – 250	من 200 إلى 2	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على القانون رقم 01–18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 5 ،ص6.

وتم تعديله بالقانون رقم 17–02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017. كما يبينه الجدول التالي (الجريدة الرسمية ا.، المادة 08–09–10، 2017، صفحة 06):

الجدول رقم: (02) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في الجزائر لسنة 2017

المعايير / طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مصغرة	1 - 09	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
صغيرة	10 - 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
متوسطة	50 - 250	400 مليون دج - 4 مليار دج	200 مليون دج – 1 مليار دج

المصدر:من إعداد الباحثين باعتماد على القانون رقم 17–02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 06.

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME :

يمكن إجمال أهم خصائص المؤسسات PME في النقاط التالية (مسدوي، 2011، صفحة 42):

- سهولة الإنشاء/التأسيس، واستقلالية في الإدارة، وصغر الحجم وضوح أهدافها وبساطة سياستها
- سهولة وبساطة الهيكل التنظيمي مما يساعد على المرونة في أداء العمل والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية، ونظام الاتصال بها يكون في اغلب الأحيان اتصال غير رسمي.
- تعتمد على الطلب المحلي مع تحسن في جودة المنتجات، وقصر دورة الإنتاج.
- توفير فرص عمل مع سرعة الاستجابة لحاجات السوق.
- تنتشر في كل المناطق الجغرافية وتكون غالبا مؤسسات محلية وتوفر خدمات للمؤسسات الكبرى عن طريق المناولة.
- القدرة على التجديد والابتكار ومصدر للإبداع التكنولوجي.

3.2. المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME

مشكلة العقار الصناعي: من المشاكل التي يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة أرض لإقامة مشروعه، ولهذا غالبا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد ملكية العقار يحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك، ولعل ما زاد الوضع تعقيدا المناطق المزرية للمناطق الصناعية، والتي توجد في وضعية سيئة، أو تكون مستغلة. (زرزار، 2010/2009، صفحة 335).

الصعوبات التسويقية: ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات الكافية عن طبيعة السوق الذي تعمل فيه وأذواق المستهلكين، ويعد ارتفاع تكاليف النقل من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة الأمر الذي يضعف من إمكانية انتشار المنتج إلى أسواق أبعد (خبابة، 2013، صفحة 44).

عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة :عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة لمنافسة حادة من طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسات الإغراق، وعن أسباب الاستيراد الغير منظم نذكر:

- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية.
- التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الجات.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية.

صعوبة الحصول على التمويل: غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل مع غياب الشفافية ومركزية في تسيير عملية منح القروض وطول مدة الإجراءات الإدارية لتقديم التمويل. وعزوف البنوك عن تمويل أنشطة المؤسسات PME لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها، وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير/ واستيرادا) على الأنشطة الصناعية (جودي، 2017/2016، صفحة 22).

صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين، فسوء التسيير الناتج عن ضعف الإدارة والبيروقراطية الجامدة والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعـاملات وانعدام الحيوية، وغياب الشفافية، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار، وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع المحلية منها أو الأجنبية.

3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME 2010-2014

إن البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات PME هو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات PME على النمو، ينطلق من الحاجة المعلنة من طرف رؤساء المؤسسات للدعم العمومي لمواجهة التغيرات الحالية وامتصاص العجز المالي للمؤسسات الجزائرية فيما يخص التسيير وتوفير المرافق.(bouri & Bouyacoub, 2019, p. 80) ، و يهدف البرنامج الوطني للتأهيل هو مرافقة المؤسسات PME لتحسين تنافسيتها، ودعم وضعية التسويق المحلي والخارجي،

حيث أن بلوغ هذا الهدف يتطلب تنفيذ برامج عملية منظمة في عمليات داخلية للمؤسسة، وعمليات موجهة نحو تحسين محيط المؤسسة، هذه البرامج العملية ترمي إلى عدة أهداف، وهي موضحة بالشكل رقم:01

شكل رقم:01 الأهداف العملية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

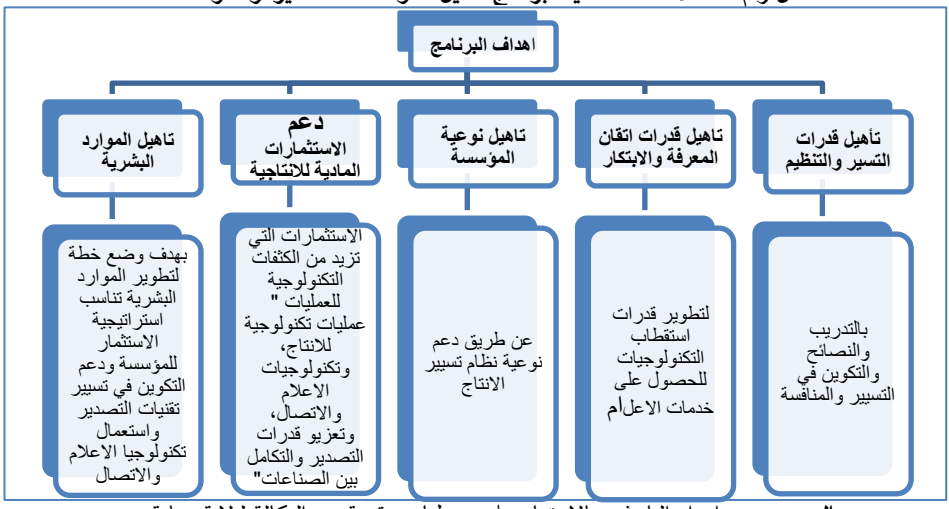

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة لولاية عنابة

الفئة المستهدفة: المؤسسات PME، وهياكل الدعم PME، مثل الجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات.وينقسم البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جزأين:

الجزء 1: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإجراءات الرئيسية تتمثل في: إجراء التشخيصات القبلية، ووضع وتنفيذ خطط لإعادة تأهيل المؤسسات PME المختارة.

إجراءات خاصة:

- إجراء أبحاث ودراسات حول السوق، والمرافقة لإدخال نظم الجودة.
- خطط الدعم لتكوين لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم المواصفات والمقاييس والملكية الصناعية.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إجراءات تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بحوالي 80٪ من قبل البرنامج الوطني لإعادة تأهيل.

الجزء 2 : تدابير فورية لصالح محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– إنشاء دراسات حول فروع الأنشطة الصناعية.

– إعداد دراسات لتحديد المواقع الإستراتيجية حسب فروع الأنشطة الصناعية.

– إعداد دراسات عامة حسب كل ولاية.

– تقوية القدرات اللامادية لتدخل الجمعيات المهنية للمساعدة في ترويج ودعم وترقية البرنامج.

– تحسين الوساطة المالية بين المصارف والمؤسسات المالية لتسهيل عملية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية ووضع ترتيبات لتقديم الدعم المالي.

– إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج الاتصال والتوعية.

– المتابعة وتقييم العمليات المنفذة زيادة على السهر على تداعيات البرنامج.

تقوم الوكالة بمتابعة ومراقبة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات PME وتحفيز المؤسسات على أهمية الانخراط في هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تأهيل 20000 مؤسسة ومحيطها خلال خمس سنوات، بتكلفة إجمالية تتحملها الدولة تقدر بـ 000 000 736 385 دج، وقد وصل عدد الملفات المودعة في البرنامج 5284 ملف من سنة 2010 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018، كما يوضحه الجدول رقم03 بنسبة استفادة للمؤسسات 706 مؤسسة بـ 13.36% ، وهو ما يعتبر عدد ضئيل جدا لما تم تقدير بلوغه وهو 20000 مؤسسة ، حيث عانت الوكالة الوطنية (ANDPME)، من فشل مرير في تنفيذ هذا البرنامج، ولكن من الواضح أن "ANDPME ، في تكوينها الحالي، لم تكن فعالة وظلت نتائجه أقل بكثير من النتائج المخصصة لها، لا سيما فيما يتعلق ببرنامج التأهيل "

جدول رقم : (03) تصنيف الملفات المودعة للتأهيل على المستوى الوطني من بداية البرنامج إلى غاية السداسي الأول سنة 2018

	سطيف	الجزائر	عنابة	وهران	غرداية	المجموع
الملفات المودعة	1810	1215	1324	650	285	**5284**
المؤسسات المستفيدة من البرنامج	206	254	152	79	15	**706**
نسبة الاستفادة إلى الملفات المودعة	**%11.83**	**%20.90**	**%11.84**	**%12.15**	**%5.26**	**%13.36**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 33

4. دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – وكالة عنابة–

تعتبر الدراسة الميدانية تدعيما للجانب النظري وإضافة توضيحية لما يقوم به الباحث في الجانب النظري لأي دراسة، والذي يسمح للباحث من خلاله النزول للواقع وكشف الحقائق وجمع

المعلومات حول الموضوع للوصول إلى النتائج وتحليلها وتفسيرها والتي من خلالها نتأكد من مدى صحة الفرضيات.

1.4 تقديم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكالة عنابة:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، ذات الشخص المعنوي والاستقلالية المالية، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، تم الإنشاء بالمرسوم التنفيذي رقم 05–165 بتاريخ 03 ماي 2005، ذات الصفة القانونية: EPA، وتتفرع المندوبيات الجهوية للوكالة على المستوى الوطني إلى: الجزائر، وهران، عنابة، سطيف وغرداية.

– تاريخ التثبيت : 2010/04/08 – بداية النشاط : 2011/03/07

– الموظفون بوكالة عنابة: (11) : مدير - متصرف إداري (01) – كاتبة مديرية(01) – ملحق إدارة (01) - عقود ما قبل التشغيل (07).

ومنذ سنة 2018 تم تغييرها لتصبح الوكالة **لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار** بموجب مرسوم تنفيذي رقم 18–170 ممضي في 26 يونيو 2018، وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية ا.، 2018، صفحة 11)

2.4 مهامها: تتمثل أهم المهام في: (الجريدة و الرسمية، 2005، صفحة 28)

– التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات PME، لاسيما من خلال نشر الثقافة المقاولاتية، ومرافقة حاملي المشاريع واحتضان وإيواء المؤسسات PME في طور الإنشاء، ومرافقة هذه المؤسسات لدى البنوك والمؤسسات المالية،

– تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.

– متابعة ديمغرافية المؤسسات (إنشاء.توقف.تغيير النشاط).

– دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة،

– جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة

– تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات PME، والسهر على ضمان متابعته وتنفيذه.

– دعم تدويل المؤسسات PME خصوصا من خلال التصدير والتحويل التكنولوجي والشراكة.

3.4 تطور عدد PME حسب قطاع النشاطات المهيمنة للفترة (2014–2018) بولاية عنابة.

جدول رقم: 04 قطاع النشاطات المهيمنة حسب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2014–2018)

قطاع النشاطات	عدد المؤسسات المسجل بولاية عنابة				
	2014	2015	2016	2017	2018
البناء والأشغال العمومية	2028	1820	1750	1495	1543
صناعة المواد الغذائية	53	284	359	388	400
النقل والمواصلات	9691	804	756	773	789
كيمياء، مطاط وبلاستيك	23	17	22	25	27
فندقه، مطاعم ومقاهي	425	394	496	540	556
صناعة الحديد والصلب، الميكانيك والكهرباء	193	142	156	147	146
مواد البناء	164	82	104	86	100
فلاحة والصيد البحري	768	512	464	458	467
صناعة النسيج والملابس ج	61	65	97	88	91
صناعة الجلد والأحذية	01	01	02	02	02
التجارة	14771	4541	4592	4550	4629
المقالع والمناجم	10	22	22	22	22
المياه والطاقة	07	05	05	04	04
خدمات مقدمة إلى المؤسسات	934	994	979	948	970
خدمات مقدمة إلى الأشخاص	179	187	214	218	227
خدمات مقدمة إلى لمجموعات	05	07	09	15	16
المصالح العقارية	55	77	97	118	118
المحروقات	01	01	01	01	01
صناعة الخشب، الورق والفلين	149	139	148	153	158
المجمـــــــــــــوع	**29518**	**10094**	**10273**	**10031**	**10266**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وتقارير مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ التطور الملحوظ في نسيج المؤسسات PME حسب فروع النشاط وهي تتركز في أربعة قطاعات رئيسية (التجارة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة)، وهو ما يظهر الإقبال الكبير للمستثمرين الخواص على هذه القطاعات، كما ويعطي فكرة عن مدى

جاذبيتهم لهذه القطاعات، ويعود ذلك نسبيا إلى ضعف نسبة المخاطرة في مثل هذه النشاطات خاصة النشاط التجاري.

في سنة 2014: نلاحظ هيمنة قطاع التجارة حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات بحصة تقدر بـ: **14477** مؤسسة تقابلها نسبة تقدر بـ:**50.04%** ، وهو ما يفسرا اتجاه الدولة في إطار التحرير الاقتصادي إلى تزايد عدد المستوردين المختصين في إعادة بيع السلع الأجنبية في السوق الوطنية فهي بالتالي عملية تخلو من المخاطر بالنسبة للمستورد الخاص بما أنها عبارة عن عقود عادية لشراء وبيع المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل (المواد الغذائية، النسيج، الأحذية ، منتجات التجميل)، وهو ما يحفز الشباب إلى التوجه للاستثمار وإنشاء المؤسسات في الأنشطة التجارية، ثم يليه قطاع النقل والمواصلات بـ نسبة **32.83%** فقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة **6.87 %**ثم قطاع خدمات مقدمة للمؤسسات بـ **3.16 %** و أخيرا الفلاحة والصيد البحري بـ**2.60%** أما عن باقي الأنشطة فهي شبه منعدمة تبين عدم استغلال هذه القطاعات التي مازالت تحتاج إلى توجيه وتشجيع أكثر، وهذا يرجع إلى عدم المجازفة في مشاريع دون أن تكون هناك تجارب سابقة فيتم تفضيل القطاعات التي تنعدم فيها المخاطرة والميل إلى الربح الأكيد.

أما عن باقي السنوات وبعد أزمة انخفاض أسعار البترول التي عصفت بالبلاد سنة 2014 وتأثيره السلبي على بعض القطاعات نلاحظ أن قطاع النقل والمواصلات في انخفاض شديد ليستقر في نسبة 7% ليحافظ قطاع التجارة على المرتبة الأولى، ولكن بتراجع نسبته 5% وذلك نتيجة لان هياكل الدعم والمرافقة مثل ونساج أغلقت الاستثمار في بعض الأنشطة نتيجة لتشبع السوق بها، وأصبح قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الثانية نتيجة لان برامج الإنعاش الاقتصادي ركزت على قطاع البناء والهياكل القاعدية (الاستثمارات الضخمة)، ونتيجة كذلك لازمة السكن التي تلوح في الأفق، وظهور برامج البناء مثل: مشاريع عدل والترقوي العمومي والتساهمي مما يسمح للشركات الكبيرة بتقديم جزء من أنشطتهم إلى المؤسسات PME في إطار ما يسمى بالمناولة

نلاحظ كذلك من الجدول أعلاه انتعاش نوع ما في قطاع الفندقة، المقاهي، مطاعم ليصل إلى نسبة 5.42% سنة 2018 بعدما كان 1.44 % سنة 2014 وهذا دليل على إستراتيجية الدولة في الاتجاه إلى تعزيز قطاع السياحة كخيار تنموي للنهوض بالاقتصاد، ويعود سبب تسجيل هذه النسبة الضئيلة إلى انه لا توجد بنية تحتية ملائمة، ولا منشئات سياحية عصرية مع ضعف في قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها وغياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية، وعجز في تسويق

وجهة الجزائر، خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب، ونقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق، الأمر الذي جعل شبح الإفلاس يهددهم. أما عن باقي القطاعات مثل قطاع صناعة النسيج والملابس الجاهزة لم تبلغ حتى نسبة 1% وذلك راجع لعزوف الشباب عن ممارسة هذه الأنشطة نتيجة لتشبع السوق بها من خلال قيام الدولة بالاستيراد السلع الصينية، وأصبحت السوق الجزائرية متشبعة بالمنتجات الصينية.

قطاع المقالع والمناجم فهو مستقر منذ فترة عند 22 منجم ومقلع، وكذلك هناك ارتفاع في قطاع صناعة المواد الغذائية بنسبة وصلت إلى 3.90 %سنة 2018 أي بزيادة قدرت بـ3.72% .

إن المؤسسات PME تساهم في تنوع الإنتاج والخدمات، ولكن يرجع سبب هذا التوزيع للمؤسسات إلى اعتبار قطاعي الصناعات الاستهلاكية والخدمات قطاعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أحيانا، وكذا اهتمام المستثمرين بالقطاعات التي لا تستدعي تقريبا تحكم تكنولوجي ولا يد عاملة مؤهلة إلا نادرا، فالمؤسسات المصغرة تنشط بقوة في قطاع الخدمات، وقد يعود سبب هذا التركيز إلى طبيعة المشاريع المنجزة والمسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابENSEJ بفضل التسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض في إطار تشغيل الشباب، التي ساعدت إلى حد كبير في إنشاء المؤسسة المصغرة، كذلك انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي بالنسبة إلى قطاع التأمينات منذ 1995 لصالح وكالات التامين الخاصة، كما أصبح نشاط المراقبة التقنية للسيارات مفتوح للقطاع الخاص ضمن إطار قانون الطرقات، كذلك قطاع التجارة والخدمات لا يتطلب الحصول على عقار لبدء النشاط كراء محل فقط لمزاولة نشاطه، لان من اكبر الصعوبات التي تواجه المؤسسات هي إجراءات الحصول على العقار، وكذا ندرته، حيث تبرز الاتجاهات العالمية إلى أن قطاع الخدمات أصبح قطاعا رئيسيا مستقطبا الاستثمارات، ومجالا حيويا للشغل .

5. تحليل النتائج

يمكن توضيح حصيلة نشاطات الوكالة (A.N.D.P.M.E) وكالة عنابة في مجال تأهيل المؤسسات وعدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج من خلال الجداول التالية للفترة (2014–2018):

جدول رقم (05) الملفات المودعة ببرنامج التأهيل PME على مستوى وكالة عنابة للفترة (2014-2018)

	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة				
	2014	2015	2016	2017	2018
الملفات المودعة	976	1123	1183	1215	1324
المؤسسات المستفيدة من البرنامج	150	99	59	120	152
نسبة الاستفادة إلى الملفات المودعة	**%15.36**	**%8.81**	**%04.98"**	**%9.87"**	**%11.48**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 33،31،29،27،25

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن عدد المؤسسات المنخرطة في برامج التأهيل قليل جدا بمقارنة مع الجدول رقم (04) الذي يوضح عدد المؤسسات المسجلة بولاية عنابة 10000 مؤسسة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 والذي إذا ما قورن مع عدد المؤسسات المستفيدة من البرنامج التأهيل نجدها لا تتعدى 150 مؤسسة أي بنسبة حوالي 01% مؤسسة أودعت ملف التأهيل، كما أن نسبة الاستفادة إلى الملفات المودعة في تناقص مستمر من سنة 2014 كانت 15.36% لتصل إلى غاية السداسي الأول 2018 إلى 11.48%

جدول رقم (06): حصيلة الملفات المودعة من طرف PME للفترة 2014-2018

		عدد الملفات المودعة				
	قطاع النشاط	2014	2015	2016	2017	2018
01	بناء وأشغال عمومية	696	796	834	840	850
02	صناعة	135	137	146	150	160
03	الصيد البحري	10	14	14	18	/
04	خدمات	80	89	96	98	145
05	سياحة و فندقة	10	14	15	21	22
06	نقل	25	29	31	35	37
07	المواد الغذائية	15	30	30	35	40
08	تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	/	/	/	/	/
09	نشاطات أخرى	5	14	17	18	250
المجموع		**976**	**1123**	**1183**	**1215**	**1504**

المصدر: معطيات مقدمة من: – الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة.
– نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 33،31،29،27،25.

شكل رقم:02 عدد الملفات المودعة للفترة 2014-2018

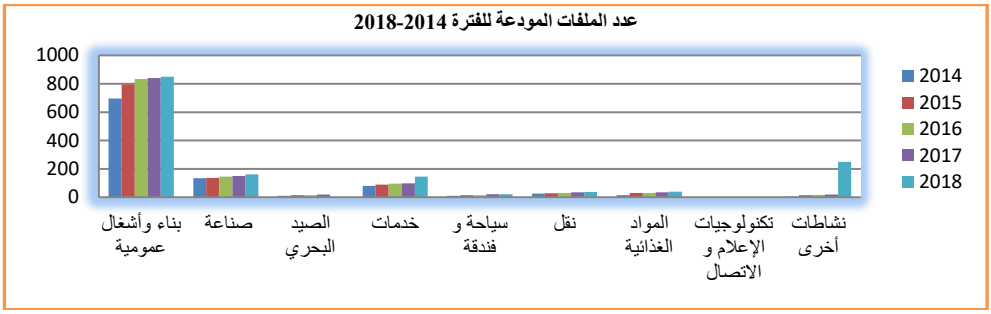

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 06

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن الملفات المودعة من طرف المؤسسات تركزت في ثلاثة قطاعات رئيسية: قطاع البناء والأشغال العمومية ثم الصناعة ثم الخدمات ، فيما توزعت الملفات الأخرى على نشاط النقل والصيد البحري والمواد الغذائية والسياحة والفندقة، وهو يرجع إلى عدم توازن في نسيج المؤسسات التي تسعى للتأهيل، وإذا ما تم مقارنة هذا الجدول مع الجدول رقم 04) الذي يوضح عدد المؤسسات المسجلة بولاية عنابة حسب النشاطات المهيمنة نجد نفس ترتيب الأنشطة سواء من حيث عدد المؤسسات المنشأة في هذه النشاطات آو حتى من حيث المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في شروط الاستثمار في بعض القطاعات الممنوحة من طرف الدولة وإعادة توجيها إلى القطاعات التي تخلق الثروة كقطاع الخدمات والصناعات التحويلية والتقليل من الاستيراد وتشجيع المنتج المحلي وتحسين تنافسية المؤسسات، بالإضافة إلى ضرورة إشراك قطاع تكنولوجيا الاتصالات والإعلام الذي لم يسجل أي مؤسسة انخرطت في برنامج التأهيل، والذي يعتبر من القطاعات الواعدة المستقبلية خاصة في ظل الثورة الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي .

جدول رقم (07): حصيلة المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل للفترة 2014-2018

		عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج التأهيل				
	قطاع النشاط	2014	2015	2016	2017	2018
01	بناء وأشغال عمومية	3	9	3	3	7
02	صناعة	/	4	1	1	3
03	الصيد البحري	/	/	/	/	/
04	خدمات	3	1	1	1	1
05	سياحة وفندقة	1	/	/	/	/

06	نقل	/	/	/	/	/
07	المواد الغذائية	/	/	/	/	/
08	تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	/	/	/	/	/
09	نشاطات أخرى	/	/	/	/	/
المجموع		**07**	**14**	**05**	**05**	**11**

المصدر: معطيات مقدمة من: – الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة.

– نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 33،31،29،27،25.

إن عدد المؤسسات المنخرطة فعليا والمقبولة في عملية التأهيل هو عدد قليل جدا بلغ سنة 2014: 07 مؤسسة منها 05 مقبولة و 02 ملف مؤجل، ليتناقص في سنة 2016 وسنة 2017 إلى 05 مؤسسات ويستقر سنة 2018 إلى 11 مؤسسة، وهو ما يوضح بان هناك مشكل وخلل سواء لدى المؤسسات أو الوكالة أو في البرنامج نفسه مما أدى إلى عزوف المؤسسات عن عدم الانخراط آو الانخراط ثم الانسحاب منه، وتتوزع بين قطاع الأشغال العمومية وقطاع الصناعة فقط، وهذا ما يدل على عدم رغبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانضمام إلى البرنامج فهي تعتبره مكلف جدا بالنسبة لها ،لان هذه المؤسسات في بداية حياتها أو حتى أثناء تبنيها إستراتيجية التوسع تعتبر في حاجة ماسة إلى التمويل، ولا يمكنها الدخول في كذا برنامج بالرغم من وضوح أهميته وأهدافه، ولم يتم تسجيل أي مؤسسة استكملت تنفيذ البرنامج وإعادة تأهيلها، بالرغم من صدور القانون التوجيهي لإعادة تصنيف المؤسسات، والذي من المفروض أن يدرج مؤسسات أخرى يمكنها الانخراط في البرنامج التأهيل إلا انه لم يلبي ذلك.كما يوضحه الشكل رقم :03

شكل رقم:03 عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل للفترة 2014–2018

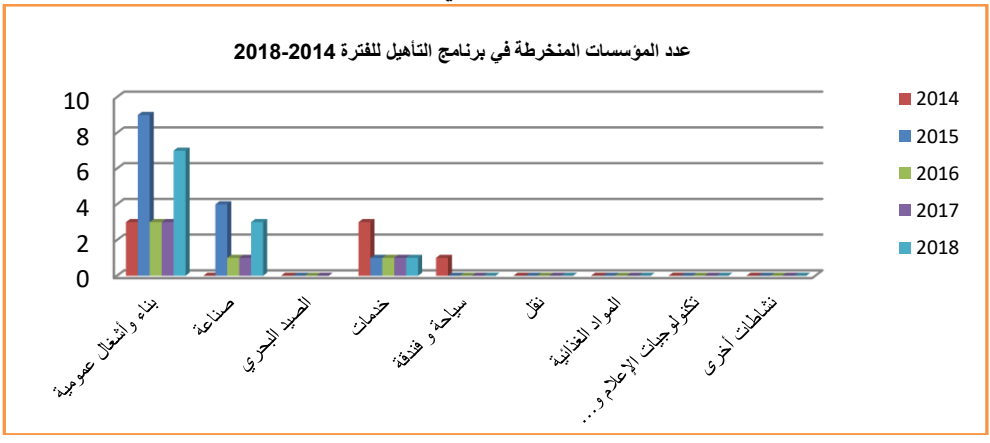

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:07

جدول رقم (08): حصيلة المؤسسات في طور تنفيذ البرنامج للفترة 2014-2018

		عدد المؤسسات في طور تنفيذ البرنامج للفترة 2014-2018					عدد المؤسسات التي استكملت تنفيذ البرنامج في السنوات الخمس
	قطاع النشاط	2014	2015	2016	2017	2018	/
01	بناء وأشغال عمومية	02	07	02	02	/	/
02	صناعة	/	04	01	01	/	/
03	الصيد البحري	/	/	/	/	/	/
04	خدمات	02	/	/	/	/	/
05	سياحة و فندقة	01	/	/	/	/	/
06	نقل	/	/	/	/	/	/
07	المواد الغذائية	/	/	/	/	/	/
08	تكنولوجيات الإعلام و الاتصال	/	/	/	/	/	/
09	نشاطات أخرى	/	/	/	/	/	/
	المجموع	**05**	**11**	**03**	**03**	**03**	**/**

المصدر: معطيات مقدمة من: – الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة.

– نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 33،31،29،27،25

شكل رقم:04 عدد المؤسسات في طور تنفيذ البرنامج للفترة 2014-2018

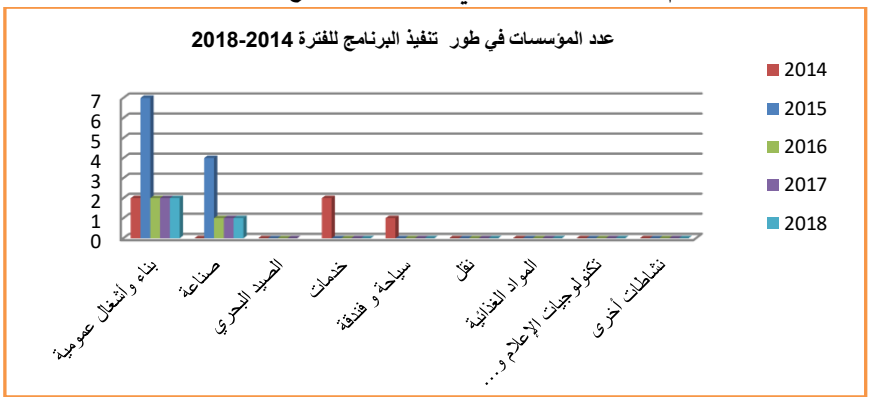

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:08

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08): لم يتم تسجيل أي مؤسسة استكملت تنفيذ البرنامج وإعادة تأهيلها ليتم توقيف البرنامج وإعادة تنظيم الوكالة لتصبح الوكالة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار بموجب مرسوم تنفيذي رقم 18–170 ممضى في 26 يونيو 2018

وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.5. اختبار الفرضيات:

نستنتج من تحليل الجداول رقم: 06 و07 و08، أن الأهداف التي كانت مسطرة من طرف الوكالة لم ترقى للنتائج المرجوة منها، **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية: نجحت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية عنابة في إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقبل الفرضية البديلة**، وترجع أسباب الفشل إلى عدة أسباب نذكر منها:

- التكلفة الباهظة للبرنامج
- عدم وجود مرافقة ايجابية من طرف الدولة.
- إن المؤسسات PME غير قادرة على مواكبة التزامات الجودة التي تعتبر مكلفة هي الأخرى.

ومن خلال المقابلة التي أجريت مع رئيس مصلحة وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار بوكالة عنابة، تبين لنا آن برامج التطوير والتأهيل لم تحقق أهدافها، فالواقع العملي اثبت فشل البرامج فسياسة التأهيل لم تؤت ثمارها، فمنذ وضع المخطط لم تنضم سوى 3000 مؤسسة على المستوى الوطني لهذا البرنامج بعيدا عن الهدف المسطر، والمقدَّر ب20 ألف وحدة، كل هذا رغم المجهودات المبذولة، والمبالغ الهامة المخصصة لهذا القطاع الذي خصص له غلاف مالي يفوق 380 مليار دينار، والتدابير المحفّزة التي وضعتها الحكومة لتشجيع إنشائها، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى: واجه البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات وعراقيل عديدة منعته من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياسة الدولة**، ومن بين الأسباب التي آدت إلى فشل البرنامج منها ما هي أسباب تخص الوكالة، ومنها ما هو متعلق بصاحب المؤسسة، وعلى العموم نستطيع أن نذكر البعض منها:

- صعوبات في فهم رهانات وأهداف إعادة تأهيل المؤسسات لدى أصحابها، الذين يكتفون في الكثير من الحالات بالتشخيص دون مواصلة العملية إلى نهايتها، والنتيجة أن القليل من المؤسسات اعتمدت حلولا جديدة، وأغلبها تركت أداة الإنتاج في حالة تجاوزها الزمن.
- غياب تعليمة تُلزم رئيس المؤسسة بمتابعة كل المراحل، ولهذا عملت الوكالة على إعداد كتيّبات لشرح كل مراحل مسار إعادة التأهيل والإجابة عن انشغالات رؤساء المؤسسات.
- عجز واضح في توفير الموارد البشرية المؤهلة (قدرات وكفاءات وخبرة غير كافية للموظفين على مستوى الوكالة).

- لا تملك الوكالة أي سلطة على البنوك والمؤسسات المالية لتقديم القروض بسعر فائدة مخفض.
- لم يتم إعادة ضبط مستويات المساعدات المالية وفقا للهدف المراد تحقيقه من طرف المؤسسة فمثلا هناك مؤسسة تطمح إلى الابتكار، وأخرى تطمح إلى تحقيق هدف الولوج إلى الأسواق الخارجية – التصدير –
- يتعلق السبب بوضع الوكالة في تنظيمها قبل سنة 2018 الذي لا يمنحها المرونة اللازمة حتى تتمكن من إنجاز مهامها "بالاستجابة المطلوبة لدعم تنمية المؤسسات PME "، وبالتالي، فإن هذه الوكالة مدعوة لتحديث نفسها لتكون جاهزة للتنفيذ الفعال لسياسة تأهيل وتطوير المؤسسات.

6. خاتمة

كخلاصة لما سبق يتضح أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة في سبيل إعادة تأهيل المؤسسات، وبالرغم من إنشاء هيأة أوكلت لها مهام تنفيذ البرنامج إلا أن الحصيلة الإجمالية المسجلة لتأهيل المؤسسات PME ضعيفة جدا إذا ما قرنت مع عدد المؤسسات المسجل كل سنة، وحتى توزيع الأنشطة تركز في قطاع الصناعة والأشغال العمومية والخدمات، وهي تعتبر أنشطة غير مستقرة نتيجة لطبيعة السوق الذي تنشط فيه، لان عدد كبير من هذه المؤسسات لا يستمر في نشاطه، وهو ما يفسر عدد الوفيات الكبير في المؤسسات PME، والتي بطبيعة الحال ما لا يسمح لها بالانخراط في هذه البرامج، وبناءا على كل ذلك يمكن أن نستنتج:

1.6. نتائج الدراسة:

- لم يحقق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما كان منتظر منه، وهو بلوغ مستوى 20000 ألف مؤسسة مؤهلة على المستوى الوطني.
- لم يتم تسجيل بالوكالة (ANDPME) لولاية عنابة، أي مؤسسة استكملت تنفيذ البرنامج.
- لم يسجل قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال أي مؤسسة انخرطت في برنامج التأهيل.
- قلة مكاتب الدراسات المعنية بعملية التشخيص الداخلي والخارجي، والافتقار إلى برامج تنمية المواهب، ونقص الكفاءة والدراية بعملية دراسة الملفات من طرف المكاتب.
- الافتقار لبرنامج تنمية التسويق الصناعي.
- عدم الترويج الكافي والمناسب لبرنامج التأهيل من طرف الوكالة لتبيان أهدافه ومزاياه، ونقص التعامل الإعلامي معه.
- إن أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعلق بأسباب خارجة عن نطاق المؤسسات

من جهة كنقص التمويل والعراقيل الإدارية ونقص المواد الأولية، والمنافسة الشرسة مما يجبر أصحاب هذه المؤسسات عن التخلي عن نشاطاتها بعد اقل من 03 سنوات من إنشائها، ومن جهة أخرى هناك أسباب داخلة في نطاق المؤسسة أدت إلى فشل تطبيق برنامج التأهيل مثل غياب الدراسات الأولية (دراسة السوق، دراسة الجدوى المالي، دراسة المستهلك) أو بناء هذه الدراسة عل أرقام مغلوطة وغير حقيقية.

- غياب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السوق الدولية لعدم اعتمادها على الجودة والابتكار من اجل ترقية المنتج خاصة بعد فشل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.6. التوصيات

- إعادة النظر في برامج التأهيل، والعمل على زيادة فعاليتها ومرونتها بما يتماشى واحتياجات المؤسسة.
- الاهتمام برأس المال البشري، وتدريب الموظفين بالوكالة وتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم.
- لابد من تمييز منتج المؤسسات بالجودة والنوعية عن سواه بالمنتجات الشبيهة.
- العمل على تطوير برامج مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إحداث آليات جديدة لتمويل المؤسسات PME كالتمويل الجماعي والتمويل الملائكي.
- لابد للمؤسسات أن تعتمد على الابتكار والإبداع لان اغلب المؤسسات PME تفضل الأمان قدر المستطاع وليس المخاطرة، فالتحدي المطروح هو إما أن تتكيف مع التغيرات العالمية وتندمج. وإما أن تهمش.
- إن إعادة تنظيم الوكالة بصدور المرسوم التنفيذي لسنة 2018 سيسمح بالتقرب إلى المؤسسات والتفاعل معها، خاصة أن الوكالة من مهامها الجديدة هو ترقية الابتكار، والعمل على توفير بيئة جيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بتنسيق عملها مع الحاضنات والمشاتل ومراكز التسهيل ومراكز الدعم والمشورة، وهيئات الدعم والمرافقة الأخرى المستحدثة من طرف الدولة، ولقد تم تكليف ANDPME بتنفيذ نظام المعلومات الاقتصادية عن المؤسسات PME وتطوير التعاقد من الباطن بالتعاون مع التبادلات الإقليمية، وهو ما نطمح أن يتحقق في المستقبل.

7. قائمة المراجع:

1. احميدة مالكية، 2021، عيواج مختار، التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على نموذجي مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد04 العدد02
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد39 ، المرسوم التنفيذي رقم 170-18المؤرخ في 24ذي الحجة 1423 الموافق لـ 04يوليو 2018يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 32، المرسوم التنفيذي رقم 165-05المؤرخ في 03ماي 2005المتضممن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 77، المادة .7-6-5-4 القانون رقم 18-01مؤرخ في 27رمضان عام 1422الموافق لـ 12ديسمبر 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
5. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 02، المادة: 10-09-08، القانون رقم 17-02مؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1438الموافق لـ 10يناير 2017المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. جودي ,حنان .(2016/2017) .استراتيجية تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر .اطروحة دكتوراه :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر.
7. خبابة ,عبد الله .(2013) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة .دار الجامعة الجديدة للنشر.
8. زرزار العياشي .(2009/2010) .الاستراتيجيات التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاصلاحات الاقتصادية .اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة ,الجزائر.
9. مسدوي ,دليلة، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2011-2001، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 18 و19 ماي 2011.
10. Bouri, Nassima., & Bouyacoub, Ahmed. (2019). La Mise A Niveau Des Pme: Quels Resultats ؟(Vol. 35).N° 02, Revue Les Cahiers Du Cread.
11. Bouyacoub, Leila. (2021). La densité des petites et moyennes entreprise PME: indicateur de mesure de l'entrepreneuriat , Vol. 04.N°02, journal d'études en économie et management.
12. Chelil, Abdelatif., & Sidi Mohamad, ayad. PME en algérie: réalités et persectives. université de telemcene: alger.